أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقدير موقف

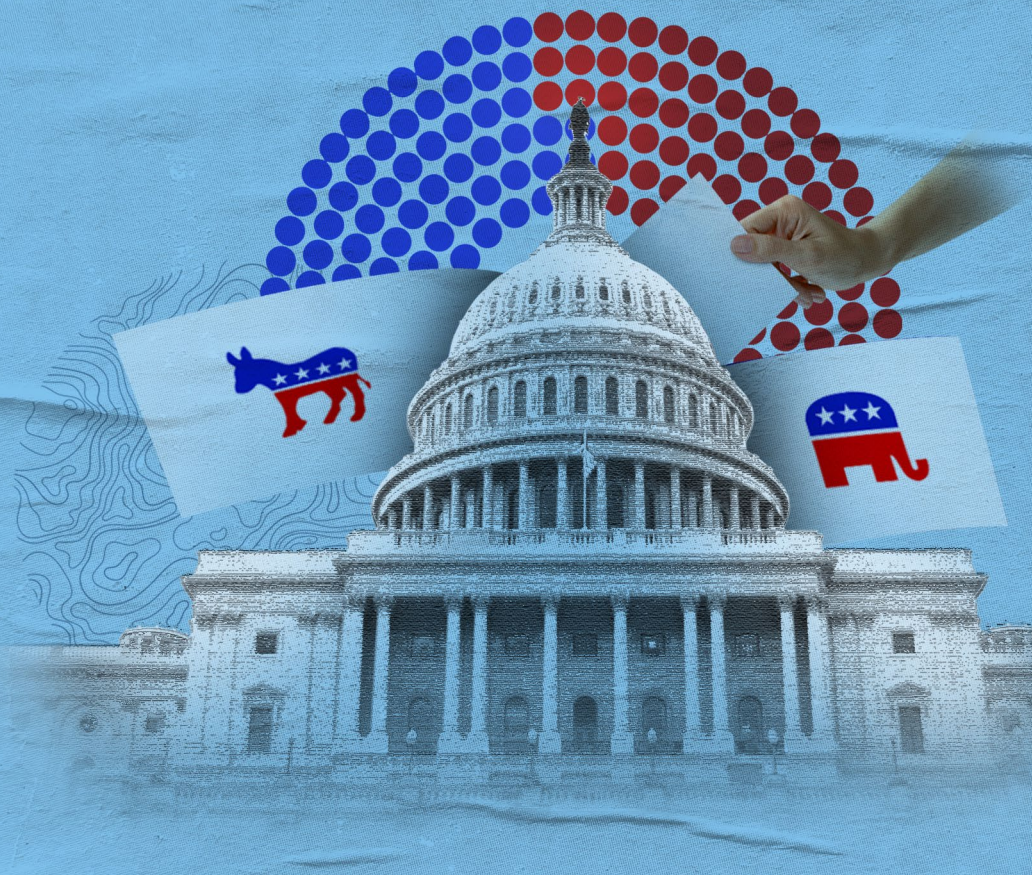

الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة

مرحلة جديدة يسودها التوازُن بين الحزبين

إعداد: مرح البقاعي

تشرين الثاني / نوفمبر 2022
dimensioncenter.net

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

https://dimensionscenter.net/

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية © 2021

info@dimensionscenter.net

تمهيد

تحظى الانتخابات الرئاسية الأمريكية بقدر كبير من الأهمية والمتابعة في جميع أنحاء العالم، وهي تقام كل أربع سنوات لانتخاب رئيس جديد. بَيْد أن ما يحدث في الانتخابات النصفية أو انتخابات منتصف المدة - التي يُطلق عليها هذا الاسم لأنها تحدث بعد عامين تقريباً من بدء ولاية الرئيس - يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاتجاه الذي تسير نحوه البلاد.

يتركز معظم الاهتمام بالانتخابات النصفية على الكونغرس بمجلسيه: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. بالنسبة لمجلس النواب، يتمّ انتخاب أعضائه لفترة مدتها سنتان، ولذلك يتمّ خلال الانتخابات النصفية، تحديد شاغلي جميع المقاعد الـ 435. أما أعضاء مجلس الشيوخ، فيتمّ انتخابهم لفترة مدتها ست سنوات. وفي أي انتخابات نصفية، يكون ثلث مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها مئة، متاحاً للمنافسة الانتخابية.

في نهاية الأمر، مَن يسيطر على مجلس النواب أو مجلس الشيوخ يسيطر حكماً على البرنامج السياسي، الذي يدعمه الحزب الفائز بالأغلبية، ويحقق أجندته، سواءً على مستوى السياسات الداخلية، أم في ما يتعلق بالسياسات الخارجية وعلاقة الولايات المتحدة مع دول العالم.

كما أن حزب الأغلبية يحدّد مَن الذي يقود اللجان المتخصصة في الكونغرس. وفي طبيعة الحال، فإن قدرة الرئيس الأميركي على إنجاز برنامجه لها علاقة قوية بما إذا كان حزبه مسيطراً على الكونغرس بمجلسيه، وبالتالي على قرار اللجان.

الموجة الحمراء

مــع إغلاق معظم صناديق الاقتراع في معظم الولايات الأميركية في انتخابات الثامن من تشــرين الثاني/ نوفمبر 2022، أيقن الديمقراطيون أنهم ســيفقدون السيطرة على مجلس النواب المقبل، لكنهم قد يحتفظون بأغلبية ضئيلة للغاية في مجلس الشيوخ.

إلا أن الفــارق الضئيــل في عــدد المقاعــد التي اســتحوذ عليهــا كِلا الحزبيــن، يتنافى مــع وعود الجمهورييــن التي أطلقوهــا، محفّزين أنصارهم قُبيل الانتخابات، ومشــدّدين فــي حينها على أن «موجــة حمراء» ســتجتاح صناديق الاقتــراع، وأن الحزب الجمهوري ســيحصد أغلبيــة مريحة في المجلســين، ليتمكّن بالتالي من فرض رؤيته السياسية في الجناح التشــريعي للولايات المتحدة على الجناح التنفيذي في البيت الأبيض، حيث الرئيس جو بايدن وحزبه الديمقراطي.

إلا أن هــذا الأمر لم يحدث، وتمكّن الجمهوريون بصعوبة من تأكيــد أغلبيتهم في مجلس النواب بفــارق ضئيل مــع منافســيهم الديمقراطيين، بينما مــن المتوقع أن يحتفظ حــزب الرئيس بايدن بأغلبية مجلس الشيوخ (وهي أغلبية ضئيلة أيضاً على غرار أغلبية الجمهوريين في مجلس النواب).

مــن هذا المنطلق، نبّه النائب الجمهوري كيفين ماكارثــي، الذي من المرجح أن يكون رئيس مجلس النواب الجديد، خلفاً للديمقراطية نانســي بيلوســي، إلى أنه نظراً لنتيجة الانتخابــات التي خالفت كل اســتطلاعات الرأي وتوقّعات الحزب، فإنه سيكون على الجمهوريين محاولة العمل بشكل تشاركيّ مع نظرائهم الديمقراطيين؛ لأنهم لا يمتلكون الأصوات اللازمة الضاغطة ليفرضوا -بشكل مطلق ودونما معوقات- برامجهم وسيطرتهم على دفّة القرار.

إلا أن الجمهوريين من جناح اليمين المتشــدد، وهم معظمهم من مناصري الرئيس السابق دونالد ترامــب، لا يوافقون ماكارثي وغيره من الجمهوريين المعتدلين، الرأي، فهم يريدون أن يســتمروا فــي الدفــع بأفكارهــم وبرامجهم، علــى الرغم مــن الدليل القاطــع الذي قــوّض طموحهم إثر الانتخابات، والمتمثل في أن ظهور ترامب في المشــهد الانتخابي كان عاملاً ســلبياً أدى إلى خسارات متلاحقة لمعظم المرشــحين الذين ارتبطوا خلال حملتهم بدعم مباشــر منــه، ولكل مَن قاموا بدعوته إلــى منصاتهم الانتخابية ليلقي خطاباتــه الرنانة التي ما زالت تحظى بشــعبية بين صفوف اليمين المتشــدد. والعكس كان صحيحاً، إذ على ســبيل المثال لا الحصر، نجحت سارة هوكابي، وهي الناطق الرسمي باســم البيت الأبيض في عهد ترامب، وكانت من أشد المؤيدين وأقرب المقربين له في فترة حكمه، في الحصول على منصب حاكم ولاية أركنسا، وهو منصب لم تصله امرأة من قبل. أما الإســتراتيجية التي اتبعتها هوكابي، فكانت الامتنــاع تماماً عن دعوة ترامب إلى منصة حملتها الانتخابية، بل عمدت إلى فكّ ارتباطها بأفكاره وتوجّهاته السياســية كاملة، ما ساعدها على الفوز بأصوات شريحة واسعة من الناخبين الشباب، ولا سيما النساء في الولاية.

مثال آخر أتى من ولاية فلوريدا، حيث نجح الحاكم الجمهوري دان ديسانتيس، بالفوز مجدداً وبيسر شديد، بمقعد حاكم الولاية. وديسانتيس معروف بانتقاده الشديد لترامب، حتى أن العلاقات بينهما شِبه مقطوعة. وبعد فوز ديسانتيس، الذي من المتوقع أن يكون أحد المرشحين الرئاسيين من الحزب الجمهوري لخوض انتخابات الرئاسة في عام 2024، أسرع مستشارو ترامب إلى تقديم نصيحة إلى الأخير بعدم إعلان ترشحه في الوقت الراهن للانتخابات الرئاسية. وكان ترامب عازماً على إعلان ترشحه رسمياً حال انتهاء الاقتراع النصفي.

انطلاقاً مما تقدم، تُطرح أسئلة عدة: ما هي الأسباب الرئيسية في عدم توصّل الجمهوريين إلى تحقيق طموحهم في اجتياح صناديق الاقتراع؟ وهل كان أداء الديمقراطيين الحَكَم في الانتخابات؟ أم أن الشأن الداخلي والأمور الاجتماعية التي يهتم بها الديمقراطيون عادة، وفي مقدمتها حقوق المرأة بخاصة والإنسان عامة، هي ما رجّح الكفة، ولا سيما في عناوين مثل حق الإجهاض وحقوق المثليين والضمان الصحي وغيرها من أولويات الحياة اليومية الأميركية؟

وماذا عن حالة التضخم وارتفاع الأسعار ومطبات الاقتصاد التي يعاني منها المواطن الأميركي في عهد الديمقراطيين؟ ألم يكن مفترضاً أن ترجح كفة الجمهوريين في حصد الأصوات كونهم أكثر حنكة وقدرة على تعديل كفة الاقتصاد حين تميل وتأمين الوظائف وخفض الأسعار والضرائب معاً، وهي غايات مهمة وحيوية للمواطن الأميركي؟

وهل كان ترامب فعلاً وراء خسائر من أيّدهم من مرشحي الحزب الجمهوري، ما جعل الحزب برمته مُحبَطاً بسبب النتيجة؟ وعليه، هل سيتساهل الحزب مع ترامب في رغبته بالترشح للرئاسة مجدداً في عام 2024؟

في استطلاع للرأي أجرته وكالة "رويترز" ونشرته مؤسسة "إيديسون للبحوث"، أعرب حوالَيْ 60% من الجمهوريين عن اعتقادهم بأن ترامب يجب أن يترشح مرة أخرى في عام 2024، بينما قال 36% إنه لا ينبغي أن يترشح.

فهل غَدَا ترامب عبئاً على الحزب الجمهوري، وهو يمضي الآن معظم وقته في الدفاع عن نفسه ضد التهمة التي لحقت به، حتى من أقرب المقربين إليه مثل نائبه إبان الرئاسة مايك بنس، الذي صرّح أن الرئيس السابق كان له تأثير غير إيجابي على حزبه وأن عليه ألّا يترشح للرئاسة من جديد؟

أم أن مشهد الهجوم على مبنى الكابيتول (مقر الكونغرس) في 6 كانون الثاني/ يناير 2021 إثر خسارة ترامب الانتخابات أمام بايدن، ما زال مسيطراً على ذهنية وقرار الناخب الأميركي، كون هذا الحدث كان جللاً وتهديداً سافراً ومباشراً للتقاليد والعراقة الديمقراطية التي يمثلها الكابيتول الذي هاجمه متطرفو اليمين في ذلك اليوم؟ وقد اتُهم ترامب بأنه كان وراء التشجيع على هذا الاعتداء الخطير وغير المسبوق في التاريخ الأميركي على صرح يمثل صوت الشعب الذي يحمله نواب المجلس.

أوباما حضر بقوة

رئيس أسبق كان حاضراً وبقوة في مشهد الانتخابات النصفية أيضاً، لكن في الضفة الأخرى الديمقراطية، وهو الرئيس باراك أوباما، الذي تربطه بالرئيس بايدن علاقة طويلة في العمل الحكومي والحزبي، حيث كان الأخير نائباً له خلال ثماني سنوات في البيت الأبيض (2008-2016) قبل أن يصل ترامب ويحكم حتى عام 2020.

لجأ أوباما إلى وسائل التواصل الاجتماعي بكثافة لدعم مرشحي حزبه الديمقراطي، وظهر بشكل متتابع في حملات المرشحين الديمقراطيين الانتخابية، كما شاركته زوجته ميشيل في دعم المرشحين، علماً أن الزوجين يتمتعان بشعبية كبيرة عند أغلبية الطلاب الجامعيين والنخب المثقفة والملونين الذين ساهموا بأصواتهم في منع رجاحة كفة الحزب الجمهوري المنافس.

رسم أوباما خارطة طريق لأعضاء حزبه، مفادها أن عليهم التركيز على القضايا وليس على الأشخاص، وعليهم أن يبتكروا خططاً اجتماعية واقتصادية وصحية، لا أن ينتقدوا تصرفات المنافسين من المرشحين، وألا يركزوا على ترامب وأنصاره.

وفي إحدى مدوناته الصوتية (podcast)، حذّر أوباما من خطأ إستراتيجي يمكن أن يرتكبه أبناء حزبه الديمقراطي في الانتخابات النصفية، قائلاً: «إننا نضيع حيّزاً هائلاً من الوقت والطاقة والموارد للإشارة إلى آخر ما قال دونالد ترامب، أو كيف تصرف بوقاحة، أو حتى في رصد تصريحات بعض المرشحين الجمهوريين». وأضاف: «هذا الأمر ليس ما يشغل أذهان معظم الناخبين؛ لأنه يتجاوز مصالحهم الأساسية ولا يركز عليها كما ينبغي، بل لا يجيب على أسئلتهم الملحّة: هل سأتمكن من دفع الإيجار في نهاية الشهر؟ ما هو سعر الوقود اليوم لسيارتي؟ كيف أتعامل مع ظروف الرعاية لأطفالي؟».

ونصح أوباما، الذي ما زال بإمكانه أن يحشد بقوة نظراً لشعبيته الكبيرة التي ما زالت سائدة في الشارع الأميركي، بأن على الديمقراطيين أن يلتفوا حول فكرة نجاح أجندة بايدن خلال سنتين من رئاسته، حيث قال في هذا الصدد: «إدارة بايدن أنجزت الكثير. لدينا مشاريع بنى تحتية عظيمة ستساعد في إعادة بناء أميركا وخلق فرص عمل في جميع أنحاء البلاد. ولدينا قانون لمكافحة التضخم يخفض أسعار الأدوية ويجعل من الرعاية الصحية ميسورة التكلفة».

وبالفعل، ساهمت خريطة الطريق تلك التي رسمها أوباما لمرشحي حزبه، في تحويل خطابهم من الشخصي إلى العامّ، ومن توجيه اللوم والاتهامات إلى ترامب وأنصاره إلى التركيز على إنجازات بايدن وحزبه والمجلسين، فيما يعزز حقوق المواطن الأميركي واحتياجاته المعيشية التي عادة ما تحدد بوصلة الناخب وأين سيتجه صوته.

التوازن في أروقة القرار

مع بداية اتّضاح الصورة في واشنطن، حيث يوجد رئيس ديمقراطي في البيت الأبيض، ومجلس نواب بأغلبية جمهورية، بينما يبقى مجلس الشيوخ بزعامة ديمقراطية (حتى تاريخ كتابة هذه السطور)، يمكن القول: إن الرابح الأكبر في الانتخابات الاستثنائية ضِمن ظروف الاستقطاب الشديد بين الحزبين وأنصارهما، هو التقليد السياسي الأميركي الذي يقوم على مبدأ Checks & Balances، وهو عُرْف سياسي عريق يحقق التوازُن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كلما ظهرت شوائب.

ويعود التوازن إلى أروقة القرار في واشنطن، وعلى مستويَي السياسة الداخلية والخارجية في آنٍ.

وفي دائرة السياسات الخارجية، ستكون اللجان في مجلس النواب تحت تأثير الأغلبية الجمهورية، وهو ما سينعكس في التصويت على القرارات وصرف الميزانية.

فالخلاف الواضح بين الحزبين منذ فترة، والمتعلق بقضية إستراتيجية ملحّة وهي دعم أوكرانيا في دفاعها عن سيادتها ضد الاعتداء الروسي الذي لا مبرر له، يتمثل في أن الجمهوريين لا يريدون أن يكون حجم الدعم التسليحي واللوجستي للرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي، بلا حدود. فمعظم الجمهوريين لا يوافقون على استمرار الرئيس بايدن في منح «شيك على بياض» لكييف. وبالرغم من أن تمكين أوكرانيا ودعمها في الدفاع عن نفسها هي قضية يتفق عليها الحزبان، إلا أن مستوى الدعم وحجمه وحدوده، سيكون للجمهوريين القول الفصل فيه.

ولُوحظ توجُّه طرأ على تصريحات إدارة بايدن خلال حضور الأخير قمة العشرين في جزيرة بالي الإندونيسية، إذ صرّح مستشار الأمن القومي الأميركي جاك سوليفان، على هامش القمة، أن على كييف أن تجد الوسائل المواتية للدخول في مفاوضات مع موسكو وإنهاء الحرب.

ويبدو أن هذا التصريح يأتي بمثابة خطوة استباقية لتدارُك ما سيخلص إليه مجلس النواب الجديد بزعامته الجديدة، التي من المرجّح أنها ستذهب إلى ماكارثي.

ومن الجدير ذكره أيضاً أن الديمقراطيين لا يشعرون بالنشوة وحَسْب، نتيجة هذه الانتخابات التي كانوا يتوقعون أن تكون أسوأ بكثير بالنسبة إليهم، بل هم يشعرون اليوم باسترخاء إضافي لما يمكن أن تؤول إليه الانتخابات الرئاسية في عام 2024، حيث يعتقدون أن المؤشرات السياسية التي ظهرت بُعَيْد هذه الانتخابات تُنبئ بإمكانية كبيرة لاستمرارهم في البيت الأبيض لمدة أربعة أعوام جديدة. كما أن تلك المؤشرات تشكّل عاملاً دافعاً ومحفّزاً للرئيس بايدن لترشيح نفسه من جديد في عام 2024 رغم عائق

تقدُّمه في السنّ؛ وذلك لأنه سيستند إلى المقولة التي تفيد بأن هذه الانتخابات جاءت بمثابة استفتاء لصالحه وصالح حزبه، ودليلاً شعبياً بصوت الناخب الأميركي عن رغبته في أن يرى الرئيس بايدن مجدداً في البيت الأبيض بعد إنهاء ولايته الأولى.

لكن، الانتخابات الأميركية دائماً حُبْلى بكل الاحتمالات، وكما جاءت هذه المرة معاكسة لكل استطلاعات الرأي التي رجّحت اكتساح المدّ الأحمر الجمهوري للمشهد السياسي، يمكنها أن تتحوّل بصورة دراماتيكية في عام 2024، الذي سيشهد منافسة شرسة على المكتب البيضاوي، خاصة إذا فاز ترامب بترشيح حزبه لمنافسة المرشح الرئاسي الديمقراطي المحتمل، الذي سيكون في هذه الحال بايدن بلا مُنازعٍ.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net